

بيان صحفي

٦ مايو ٢٠١٠

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٦ مايو ٢٠١٠ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٨,٢٥% و ٩,٧٥% على التوالي، والإبقاء على سعر الإئتمان والخصم عند مستوى ٨,٥%.

إنخفض معدل التضخم السنوي وفقا للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين إلى ١٢,٢٠% في مارس ٢٠١٠ مقارنة بـ ١٢,٧٨% في فبراير ٢٠١٠ ورغم ذلك يبقى المعدل مرتفعا عاكسا أثر الصدمات غير المواتية التي طرأت على أسعار الفاكهة والخضروات في العام الماضي. وفي ذات الوقت، إرتفع المعدل السنوي للتضخم الأساسي إرتفاعا طفيفا ليصل إلى ٧,٠٤% في مارس مقارنة بـ ٦,٩٠% في فبراير وظل في الحدود المقبولة للبنك المركزي المصري.

وقد سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٥,٠% في الربع الثاني من عام ٢٠١٠/٢٠٠٩، مقارنة بـ ٤,١% خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، وهو أدنى معدل نمو منذ أربع سنوات، بما يعكس تحسن مستقر في النشاط الإقتصادي. هذا وسيؤدي التحسن المستمر في الإقتصاد العالمي بالإضافة إلى الإجراءات المالية والنقدية المتخذة محليا إلى إستمرار توافر مناخ إيجابي للإقتصاد المحلي.

وبناء على ما تقدم، ومع تراجع الضغوط التضخمية، فإن لجنة السياسة النقدية ترى أن المستوى الحالي لأسعار العائد للبنك المركزي المصري مناسباً وداعماً لتحسن الإقتصاد المحلي، ويؤدي في ذات الوقت، إلى الحفاظ على معدل التضخم الأساسي في الحدود المقبولة لدى البنك المركزي المصري في الأجل المتوسط.

وستستمر لجنة السياسة النقدية في متابعة كافة التطورات الإقتصادية ولن تتردد في تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري للعمل على إستقرار الأسعار في الأجل المتوسط.

الأستاذة الدكتورة/ رانيا المشاط
وكيل المحافظ المساعد- وحدة السياسة النقدية
ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد إلكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg